

دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحسين الخدمات المالية للمصارف

عرض التجربة السعودية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر

The role of Islamic fintech in improving banking financial services
A presentation of the Saudi experience and the possibility of benefiting from it in Algeria.

موساوي سليم*¹، براني عبد الناصر²

¹ جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس، الجزائر، salim_m@univ-boumerdes.dz

² جامعة الأمير عبد القادر _ قسنطينة، الجزائر، barani.abdenacer@univ-emir.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/27

تاريخ الاستلام: 2025/05/06

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الخدمات المالية المقدمة من طرف المصارف، من خلال التعرف على ماهية التكنولوجيا المالية وأهميتها، وبيان مختلف الخدمات المالية ضمن التكنولوجيا المالية الإسلامية وآلية تطويرها، ومن ثم واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقها في السعودية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: حداثة تبني مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية في كثير من البلدان في مصارفها ورغم ذلك تمكنت بعض دول بنسبة متباينة من تطبيق كثير من المنتجات والخدمات المالية التي تعتمد على مختلف تقنيات التكنولوجيا المالية الإسلامية، قصد تحسين نوعية الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، مع ضرورة تطوير البنية التحتية للمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، وتعزيز بيئة الابتكار المالي لتصبح قادرة على اعتماد التكنولوجيا المالية، خاصة الدعم الحكومي من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية الإسلامية، الخدمات المالية، التقنيات المالية.

ترميز JEL : O32 ؛ O31 ؛ G21

Abstract:

This study aimed to highlight the contribution of financial technology in improving the financial services provided by banks, by understanding the nature and importance of financial technology, explaining the various financial services within Islamic financial technology and the mechanism for their development, and then examining the reality of Islamic financial technology and its application in Saudi Arabia. To achieve this, both the descriptive and analytical approaches were relied upon.

The study reached several conclusions, the most important of which are: the novelty of adopting the field of Islamic fintech in many countries within their banks. Despite this, some countries have managed, to varying degrees, to implement many financial products and services that rely on various Islamic fintech technologies, aiming to improve the quality of banking services for individuals and companies. There is also a need to develop the infrastructure of financial institutions operating in Algeria and to enhance the financial innovation environment to become capable of adopting fintech, especially through government support by providing legal and regulatory frameworks.

Keywords: financial technology, Islamic financial technology, financial services, financial technologies.

JEL Classification Codes: G21-O31-O32.

1. مقدمة:

تعتبر التكنولوجيا المالية أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية اليوم لحماية مصالحها من المخاطر المحتملة أو لتعزيز محافظها الاستثمارية، وأصبحت عنصراً أساسياً في المعاملات المالية، لما توفره من كفاءة وسرعة في الإنجاز، بالإضافة إلى القدرة على تطوير المنتجات الحديثة وتقديمها للعملاء في أي زمان ومكان، مما يعزز تحقيق الشمول المالي وتجميع المدخرات.

ولقد لجأت الدول إلى تمكين هذه الصناعة الجديدة في المؤسسات المالية لديها، وعملت على نموها وتطويرها من خلال تهيئة بيئة تدعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، مما يتيح ابتكار خدمات تكنولوجيا مالية أكثر تطوراً لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.

كما تؤدي التكنولوجيا المالية دوراً محورياً في المصارف الإسلامية؛ نظراً لتطور التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، مستفيدة من ثورة المعلومات والاتصالات، ومع تحول القطاعات الحكومية والشركات إلى نماذج عمل تعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، أصبح من الضروري على المصارف الإسلامية مواكبة العصر التكنولوجي واستغلال التكنولوجيا المالية لصالحها، لدعم وتطوير الصيرفة الإسلامية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهو ما يمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه الصناعة المالية الإسلامية في سعيها لمواكبة الطلب على أكثر الأساليب كفاءة في تنفيذ العمليات المصرفية، وسبل تحسين تجارب العملاء مع المنتجات والخدمات.

1-1- إشكالية البحث:

تتضمن العناصر الأساسية لإنشاء بيئة إيجابية تطوير النظام التشريعي والأطر التنظيمية التي تسهل ممارسة الأعمال التجارية في دولة أو منطقة معينة، حيث تبوأَت السعودية المرتبة الأولى في تعزيز نمو الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية. وفي هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى إمكانية إدماج التكنولوجيا المالية الإسلامية في المؤسسات المالية في الجزائر عن طريق الاستفادة من التجربة الناجحة في هذا المجال بالسعودية.

وعليه؛ تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية أن تساهم في تحسين الخدمات المالية التي تقدمها المصارف وإمكانية تطبيقها في الجزائر؟

1-2- الأسئلة الفرعية: يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي؛ الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية الإسلامية وما أهميتها؟
 - 2- ما هي العوامل المساعدة على انتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية؟
 - 3- ما هي التحديات التي تواجه صناعة التكنولوجيا المالية الإسلامية؟
 - 4- كيف يمكن للتجربة السعودية في اعتماد التكنولوجيا المالية الإسلامية أن تكون مثالا يقتدى به في الجزائر؟
- ### 1-3- فرضيات البحث: من خلال الأسئلة مطرح الفرضية الأساسية الآتية:

- يرتبط نجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية بمدى توفر البنى التحتية المتقدمة لتقنيات المعلومات والاتصال وأطر تنظيمية متكاملة لتعزيز ودعم التمويل الإسلامي.

4-1- أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في تناوله موضوع التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ الذي يسهم في تجنب الأزمات وإدارة المخاطر، مما أدى إلى تبنيه من قبل كبرى الهيئات المالية والاقتصادية العالمية. كما تسعى المؤسسات، بشكل عام، إلى الاستفادة منه، خصوصاً في مجال الأعمال المرتبط بالتمويل الإسلامي لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء.

5-1- أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية والتطور السريع في العالم، من خلال تقديم خدمات مثل المصارف الرقمية ومنصات التمويل الجماعي، وتعزيز الابتكار في صناعة التمويل الإسلامي. كما تشير إلى اتساع السوق العالمية للتكنولوجيا المالية الإسلامية نتيجة زيادة الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، وتتناول تجربة هذه الصناعة في السعودية، مع السعي للاستفادة من هذه التجربة في الجزائر.

2. الاطار النظري لمفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية:

يرتبط مفهوم التكنولوجيا المالية ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تستخدم المؤسسات هذه التكنولوجيات لتقديم الخدمات المالية بشكل أكثر فعالية وأقل تكلفة. والتكنولوجيا المالية، أو Financial Technology (المعروفة اختصاراً بالفينتيك FinTech)، تتواجد حالياً في تطبيقات الهواتف المحمولة، مثل تطبيق البنك الخاص بك، أو التطبيقات المالية عبر الإنترنت، أو تطبيقات تحويل الأموال التي تقدمها الشركات لتيسير عملية التحويل والمحافظ الإلكترونية وغيرها.

1.2. تعريف أهم المصطلحات المستخدمة:

يتكون مصطلح التكنولوجيا المالية من كلمتين مالية (Finance) وتكنولوجيا (Technology)، ويشير إلى استخدام التكنولوجيا في القطاع المالي، وتتضمن مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، مثل الإقراض، الدفع، الاستثمار، التأمين، إدارة الثروة، إدارة المخاطر، تحليل البيانات.

-**التكنولوجيا المالية:** تطور رقمي يُعتبر من أبرز دعائم مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتجه العملاء بشكل متزايد نحو إجراء معاملاتهم المصرفية عبر التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. (اتحاد المصارف العربية، 2019)

-**التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Financial Technology):** تشمل الخدمات والمنتجات والتطبيقات المالية والمصرفية الإسلامية المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية التي تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية.

1.2. خصائص التكنولوجيا المالية:

تقترح المؤسسات في هذا المجال على عملائها حلولاً تكنولوجية ابتكارية؛ فهي شركات ناشئة start-up تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية؛ وبالتالي يمكن تلخيص أهم خصائص التكنولوجيا المالية كالاتي: (بن عيسى وموري، 2022، ص283)
-تستهدف الشركات الناشئة عدد أكبر من المستخدمين مع دعم مستمر لإمكانياتهم من خلال الشراكات وإعادة تصميم المنتجات.

-تتعامل الشركات الناشئة مع العملاء في مجال التكنولوجيا بمرونة، وتوفير عروض للدفع للسلع والخدمات.
-تركز التكنولوجيا المالية على التطور السريع عن طريق الابتكار مقارنة بالمؤسسات المصرفية التقليدية وذلك بسبب استخدام تقنيات حديثة لتقييم المخاطر، وسهولة وصول عدد كبير من الأفراد إليها عبر الانترنت.

3.2. نشأة وتطور التكنولوجيا المالية:

يعود مفهوم التكنولوجيا المالية إلى عقود، وليس بالمفهوم الجديد على الساحة العالمية. فعلى سبيل المثال، كانت أجهزة الصراف الآلي في وقت ما في مقدمة منتجات وابتكارات التكنولوجيا المالية، حيث تقدم خدمات مالية مدعومة بالتكنولوجيا. كما استخدمت البنوك تقنيات التحقق من التوقيع لأول مرة في ستينيات القرن التاسع عشر، ولكن في السنوات الأخيرة بدأ هذا النشاط يتجاوز نطاق البنوك ليكتسب خصائص صناعة مستقلة.
لقد شكلت الأزمات الاقتصادية العالمية محفزاً رئيسياً لنمو وتطور قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech). ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، شهد القطاع تدفقاً استثمارياً ملحوظاً لمعالجة أوجه القصور الهيكلية في الأنظمة المالية التقليدية، التي كشفت عن محدوديتها خلال الأزمة وما تلاها من تداعيات.
وبشكل مماثل، أحدثت جائحة كوفيد-19 (COVID-19) عام 2019 صدمة اقتصادية عالمية أدت إلى ركود حاد، مما دفع بتسريع وتيرة الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. ونتيجة لذلك، تعززت الشراكات الاستراتيجية بين المؤسسات المالية الراسخة وشركات التكنولوجيا الناشئة، سعياً لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية وتعزيز مرونتها في مواجهة الأزمات.

وقد مرت التكنولوجيا المالية بثلاث مراحل نوجزها فيما يأتي: (Hazik & Hassnain, 2019, p22)

- **المرحلة الأولى 1866- 1987** : شهدت هذه المرحلة ظهور عددٍ من الابتكارات التكنولوجية الرائدة، كالتلغراف والكابلات البحرية، والسفن البخارية، وشبكات السكك الحديدية، والتي أسهمت مجتمعةً في إحداث تحوّل جذري في سرعة وكفاءة تنفيذ المعاملات المالية والمدفوعات عبر الحدود الدولية.

- **المرحلة الثانية 1987- 2008** : اعتمدت صناعة الخدمات المالية الرقمية في أواخر القرن 20 على أنظمة المعاملات الإلكترونية بين المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات والعملاء على المستوى العالمي، وذلك عبر وسائل اتصال متطورة آنذاك مثل أنظمة الفاكس وشبكات التلكس. كما ظهرت شركات في التكنولوجيا المالية رائدة مثل نظام باي بال (PayPal) عام 1998 الذي أحدث ثورة في مجال المدفوعات الإلكترونية، ومنصة إي باي (eBay) الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية.

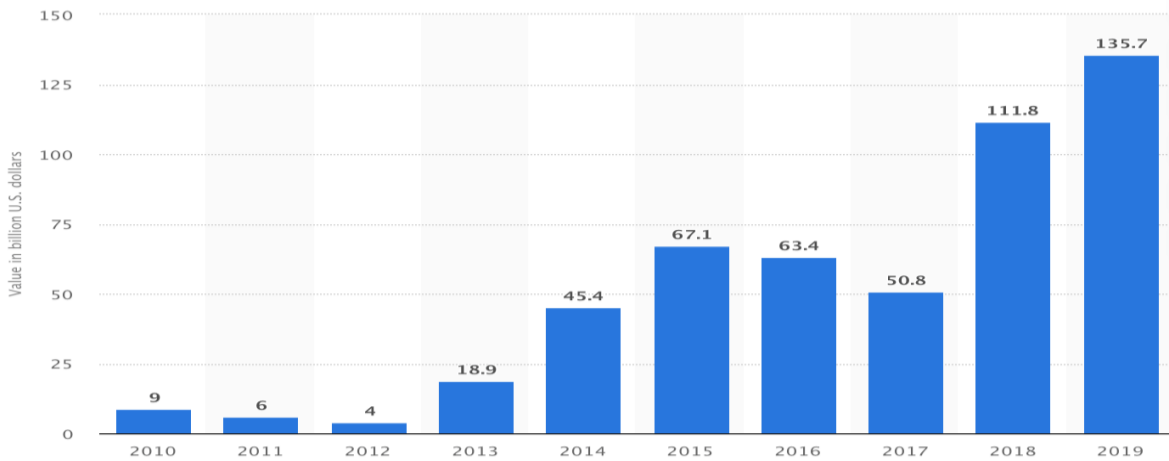
وتعتبر هذه التطورات النواة الأولى للتحويل الرقمي في القطاع المالي؛ حيث أسست لمرحلة جديدة من الخدمات المالية الموجهة للمستهلك (B2C) ووضعت الأسس التقنية والتشغيلية للنظام المالي الإلكتروني الحالي. بتبسيط إجراءات المعاملات المالية، وخفض تكاليف التحويلات الدولية وجعلها على نطاق عالمي.

- **المرحلة الثالثة منذ 2008 إلى الآن:** شكّلت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 منعطفًا حاسمًا في تطور القطاع المالي العالمي، حيث أدت إلى ظهور جيل جديد من الخدمات المالية القائمة على الابتكار التكنولوجي. ومن أبرز هذه التطورات ظهور العملات المشفرة، التي مثلتها البيتكوين (Bitcoin) كأول نموذج عملي عام 2009، والتي تمثل فئة جديدة من الأصول الرقمية ذات الخصائص المتميزة.

شهد العقد الثاني من القرن 21 تزايدًا ملحوظًا في الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث بلغت خلال الفترة من 2010 إلى 2019 ما يقارب 215.1 مليار دولار أمريكي. إلا أن هذه الاستثمارات شهدت تراجعًا نسبيًا بنسبة تفوق الثلث في عام 2020، مسجلةً 127.7 مليار دولار، وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي. لتعيد الاستثمارات انتعاشها بشكل ملحوظ في عام 2021، لتصل إلى 226.5 مليار دولار أمريكي. وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها كأكبر سوق جاذب للاستثمارات في هذا القطاع، باستحواذ يقارب 80% من إجمالي الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية خلال هذه الفترة. ومن بين هذه الإحصاءات توجد دول عربية مساهمة بشكل كبير في هذه الأرقام منها: الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، وتقريبًا كل دول الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا

(<https://www.mordorintelligence.com/>، تاريخ الاطلاع: 2025/03/15).

الشكل رقم 01: القيمة الإجمالية للاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية في العالم من 2010-2019



المرجع: <https://www.cryptoarabe.com/> / الاطلاع بتاريخ: 2025/03/20.

وتشير أحدث البيانات إلى أن القيمة السوقية العالمية لقطاع التكنولوجيا المالية بلغت نحو 228.24 مليار دولار أمريكي مع حلول عام 2024، مع توقعات بنمو مطرد خلال السنوات الخمس المقبلة (2024-2029). وتستند التقديرات إلى معدل نمو سنوي مركب يقدر بنحو 11.72%، مما سيرفع القيمة الإجمالية للسوق إلى حوالي 397.24 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029.

3. واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية وركائز تطويرها:

يشهد قطاع التمويل الإسلامي تحولاً جوهرياً مدفوعاً بالابتكارات التكنولوجية، حيث أصبحت التكنولوجيا المالية عاملاً محورياً في تعزيز كفاءة وتوسيع نطاق الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

1.3. واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية:

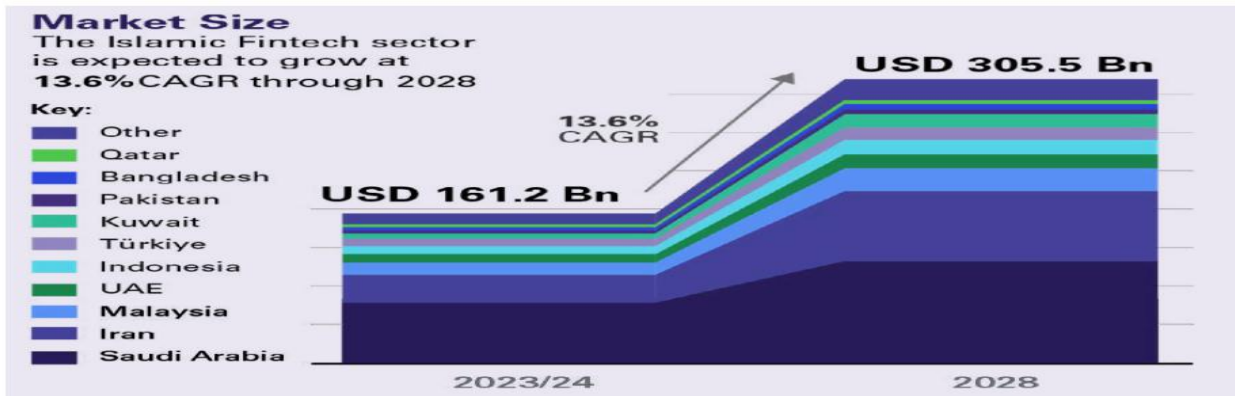
يستمر الابتكار في التكنولوجيا المالية ضمن قطاع الخدمات المالية الإسلامية، لا سيما التوجه المتزايد نحو الاستثمارات من قبل المصارف والمستثمرين الذين يبحثون عن بدائل استثمارية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد ازداد الاهتمام بالتمويل الإسلامي بشكل ملحوظ بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008. وعليه، يجب تبني التقنيات المبتكرة في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وضبط اللوائح التنظيمية والسياسات المناسبة لدعم النمو والتطور في قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية الإقليمية والدولية.

يتطلب تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في القطاعات الاقتصادية كافة تبني مبادرات حكومية أكثر شمولاً وتنظيماً. كما تحتاج المصارف الإسلامية إلى مواكبة التطورات المستمرة في احتياجات العملاء وتوقعاتهم، حيث يُمكن لتقنيات التكنولوجيا المالية الإسلامية أن تتيح مجموعة واسعة من الفرص والاستشارات الواعدة. ومن شأن ذلك أن يُسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل، شريطة توافر سياسات داعمة وإطار تنظيمي محفز يُسهّل التقدم في هذا المجال. (ديفيد باركر، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار، الأيام، العدد 10559، الأربعاء 2018/03/07).

2.3. حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية:

حقق السوق العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية حجم معاملات بلغ نحو 138 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مع توقعات بنموه ليصل إلى 306 مليار دولار بحلول عام 2027، وذلك بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 17.3%. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل يفوق التوقعات الخاصة بصناعة التكنولوجيا المالية التقليدية، والتي يُتوقع أن تنمو بمعدل سنوي مركب يبلغ 12.3% خلال نفس الفترة. وتتصدر المملكة العربية السعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والكويت قائمة الدول الأكثر مساهمة في حجم معاملات هذه الصناعة. (DinarStandard and Elipses, 2024, Report 2023/2024, p. 06)

الشكل رقم 02: حجم التكنولوجيا المالية الإسلامية حول العالم 2023/24، وآفاق 2028



source: DinarStandard and Elipses, 2025, Global Islamic Fintech Report 2024/25, P6.

وقد أدركت الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية الإسلامية الأهمية الاستراتيجية للتحول الرقمي، مما دفعها إلى استثمار موارد كبيرة في تطوير حلول متكاملة والاستفادة من ثورة التكنولوجيا لتغيير الطرق التشغيلية الحالية بشكل جذري وزيادة كفاءتها مع الحفاظ على الضوابط الشرعية، بما في ذلك الخدمات المصرفية، وخدمات الدفع، وإدارة الثروات، وتقنيات الهواتف. فمن بين 490 شركة تكنولوجيا مالية إسلامية حول العالم، تنتج الدول 10 الأولى 79% من شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع وجود 72% منها ضمن أفضل 5 قطاعات فرعية.

احتلت ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة المراكز الخمسة الأولى في مؤشر البيئات العالمية الداعمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية لعام 2023. يتضمن هذا التصنيف 19 مؤشراً فرعياً موزعة على خمسة محاور رئيسية، هي: رأس المال، البيئة التنظيمية، البنية التحتية التكنولوجية، توافر المواهب البشرية، نضج السوق المحلي.

3.3. صعوبات وعقبات نجاح قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية:

توجد عقبات تواجه ممارسي التكنولوجيا المالية الإسلامية ومقدمي خدمات الصناعة المالية؛ منها الوصول إلى رأس المال، وتثقيف المستهلكين، التنظيم، العثور على المواهب، وتعقيدات الموقع الجغرافي. وعلى الرغم من الفرص؛ يواجه القطاع تحديات، مثل ثقة العملاء والمهارات الرقمية وأمان المعلومات، وابتكار نماذج لتقاسم المخاطر للشركات الناشئة.

يتميز التقدم التنظيمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية بثنائية واضحة. فمن جانب، تشهد بعض الدول تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، حيث تقود المملكة العربية السعودية وماليزيا الجهود الرامية إلى تهيئة بيئات داعمة من خلال توفير مناطق تجريبية تنظيمية تعمل على:

- تطوير أطر ترخيصية للتكنولوجيا المالية الإسلامية،

- تبني سياسات تحفيزية لجذب الاستثمارات في هذا القطاع.

في حين يواجه هذا التقدم تحدياً جوهرياً يتمثل في غياب معايير عالمية موحدة لضمان الامتثال الشرعي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ حيث تتباين المعايير الشرعية بين الدول، وصعوبة تحقيق التوافق التنظيمي عبر الحدود وتحديات توحيد آليات الرقابة الشرعية الرقمية.

وفيما يتعلق باستراتيجيات العملات الرقمية والتطورات، كشفت عدة دول عن استراتيجيات للعملات الرقمية، مؤكدة دور التكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي، من خلال تشجيع الابتكار في قطاع الخدمات المالية، وبلدان أخرى تهدف تحقيق جعل بلدانها مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا المالية.

تواجه شركات التكنولوجيا المالية تحديات في مجالات معينة، مثل حماية المستهلك، حيث تتعرض المعلومات الشخصية للعملاء لمخاطر تكنولوجية، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأنظمة والتهديدات الأمنية. يتطلب ذلك إنشاء إطار قانوني وتنظيمي فعال لتجنب الاحتيال والمخاطر الأخرى، مع ضمان ثقة المستثمرين والعملاء والمستهلكين.

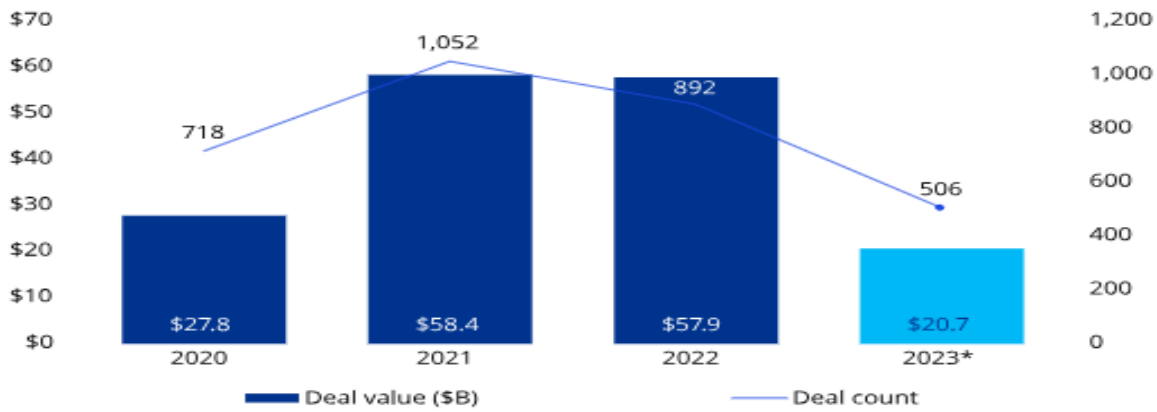
4. مجالات التكنولوجيا المالية الإسلامية في تقديم الخدمات المالية:

تقدم التكنولوجيا المالية الإسلامية خدمات ومنتجات في عدة مجالات نذكر أهمها: (صخري وابن علي، 2021، ص405)

1.4. قطاع المدفوعات: تتمثل في تقديم الشركات الناشئة خدمات مالية رقمية تشمل معالجة الفواتير، والمدفوعات الإلكترونية، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت، بالإضافة إلى حلول المحافظ الرقمية. وعلى الرغم من التراجع السنوي المسجل في استثمارات قطاع التكنولوجيا المالية، فإن هذه الخدمات لا تزال تحظى بالنصيب الأكبر من التمويل العالمي في هذا القطاع.

فرغم التراجع الكبير في الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية من 58 مليار دولار عام 2022 إلى 20.7 مليار دولار عام 2023، وانخفاض عدد الصفقات من 892 إلى 506، حافظ قطاع المدفوعات على مكانته كأكبر مستقطب لاستثمارات التكنولوجيا المالية.

الشكل رقم 03 : تطور قطاع المدفوعات ضمن التكنولوجيا المالية بين 2020 - 2023



Source : Pulse of Fintech H2 2023, global analysis funding in fintech

<https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2024/02/top2023-h2-in-segments-fintech-n>

2.4. قطاع التمويل والإقراض الرقمي: يعتمد بشكل أساسي على التمويل الجماعي، بهدف تمكين الأفراد

من التحكم في تطوير منتجاتهم. وتتمثل أطراف التمويل الرئيسية في:

- طالب التمويل (المُقترض أو صاحب المشروع).

- المساهمون (الممولون الذين يقدمون رأس المال).

- الطرف الوسيط (الذي يوفر البنية التحتية التقنية والمعلوماتية اللازمة لتطوير الخدمات والمنتجات).

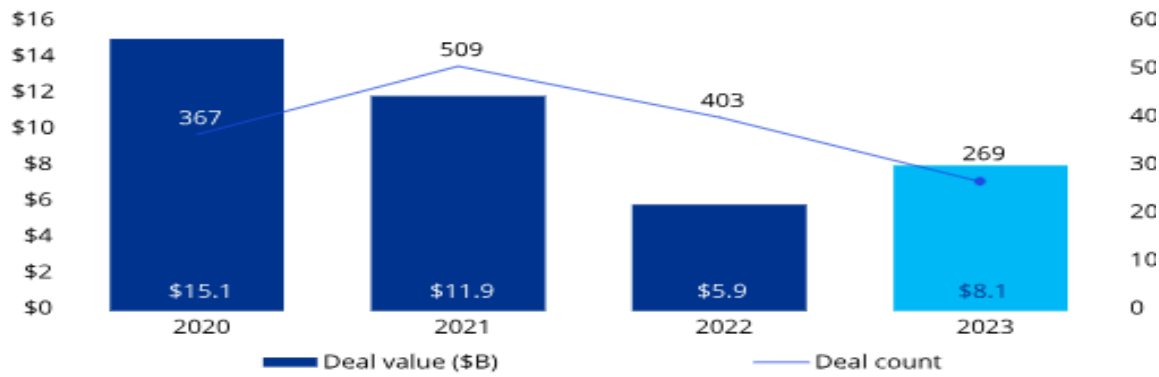
يُسَهِّل هذا النظام التعاون بين الأطراف المختلفة لتحقيق التمويل المشترك وتطوير المشاريع بطريقة لامركزية.

3.4. قطاع التأمين: قصد تحسين الخدمة المقدمة للعملاء وتحسين تحديد المخاطر؛ أنشأت التكنولوجيا

المالية الحديثة أساليب ابتكارية للمنتجات والخدمات التأمينية.

وبلغ الاستثمار في تكنولوجيا التأمين إلى 8.1 مليار دولار عالميا في عام 2023، والمحققة تقريبا خلال الفترة من 2019 إلى 2022. كما حقق قطاع تكنولوجيا التأمين قيمة 100 مليون دولار لعام 2023 لعددًا من جولات التمويل الجريء. (fintech segments, 2023).

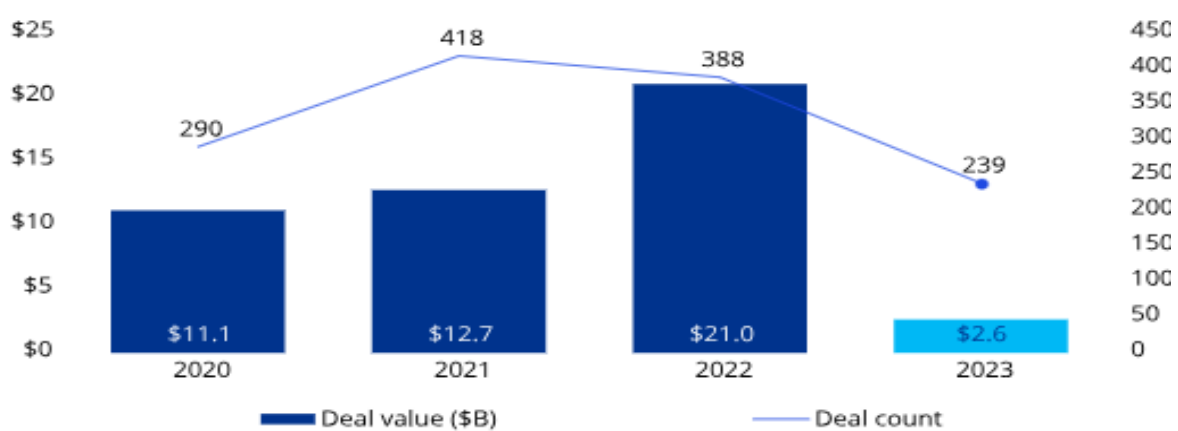
الشكل رقم 04 : تطور قطاع التأمين ضمن التكنولوجيا المالية بين 2020 - 2023



Source :Pulse of Fintech H2 2023, global analysis fundingin fintech, n.2023-h2-in-segments-
<https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2024/02/top-fintech-segments-in-h2-2023>

4.3. قطاع التكنولوجيا التنظيمية: يعتمد ذلك على استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة العمليات التنظيمية للصناعة المالية والتي تشمل على شركات ناشئة توجد حلول لتطوير الاقتصاد الرقمي. شهدت استثمارات التكنولوجيا التنظيمية تراجعًا حادًا في عام 2023، حيث بلغت 2.6 مليار دولار، وهو أدنى مستوى في 06 سنوات، مقارنةً بـ 21 مليار دولار في 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى عوامل مثل ارتفاع أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية غير المواتية، بالإضافة إلى فجوة التقييم بين المشترين والبائعين، مما أدى إلى تباطؤ صفقات الاندماج والاستحواذ. ومع ذلك، ظلت أكبر الصفقات في النصف الثاني من العام متمحورة حول الاستثمار الجريء. (fintech segments, 2023)

الشكل رقم 05 : تطور قطاع التكنولوجيا التنظيمية ضمن التكنولوجيا المالية بين 2020 - 2023

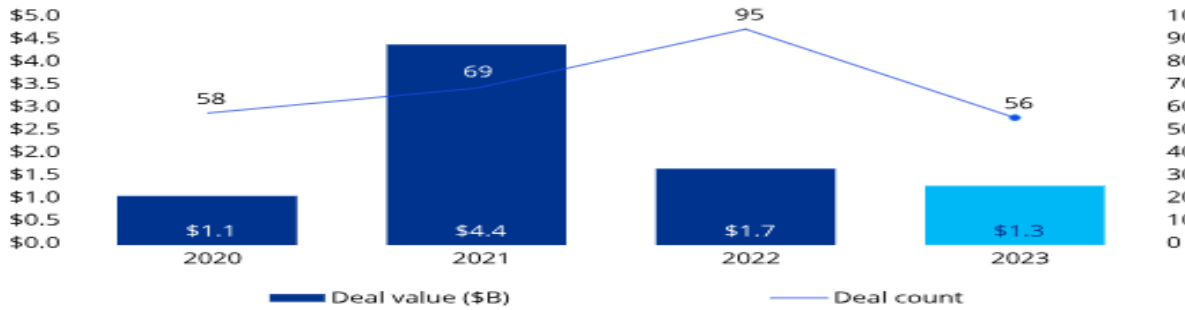


Source: Pulse of Fintech H2 2023, global analysis fundingin fintech,
<https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2024/02/top-fintech-segments-in-h2-2023>

5.4. **الأمن السيبراني:** ساعد الأمان المدفوع بالذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة في جذب مزيد من الاهتمام والاستثمار في مجال الأمن السيبراني، وهو ما سيزيد من الاهتمام مستقبلاً لما تحتاجه التكنولوجيا المالية من أمن في المعلومات ونقلها.

بلغ الاستثمار العالمي في الأمن السيبراني في عام 2021 قيمة 4.4 مليار دولار. وشهد عام 2023 صفقات بارزة، منها جمع شركة Resilience الأمريكية (المتخصصة في أمان الذكاء الاصطناعي) 100 مليون دولار في النصف الثاني من العام، مقارنةً بـ 493 مليون دولار حصلت عليها Ledger الفرنسية (المتخصصة في أمن الأصول الرقمية). كما استحوزت Ripple الأمريكية على Metaco السويسرية (المختصة بحفظ العملات المشفرة) مقابل 250 مليون دولار في النصف الأول من العام.

الشكل رقم 06 : تطور قطاع الأمن السيبراني ضمن التكنولوجيا المالية بين 2020 - 2023

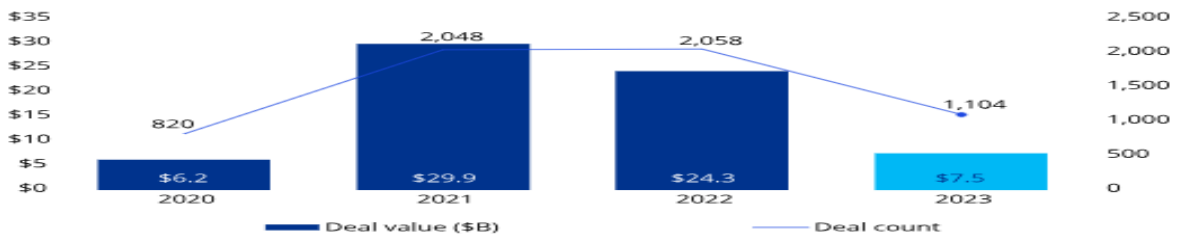


Source: Pulse of Fintech H2 2023, global analysis funding in fintech, <https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2024/02/top-fintech-segments-in-h2-2023>

6.4. **البلوكتشين/العملات المشفرة:**

شهد قطاع العملات المشفرة/البلوكتشين انخفاضاً حاداً في الاستثمارات خلال عام 2023؛ حيث تراجعت من 24 مليار دولار في 2022 إلى أقل من 8 مليارات دولار. كما تقلص عدد الصفقات من 2058 إلى 1104 صفقة. ويعزى هذا التراجع إلى التحديات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى تداعيات انهيار بعض شركات العملات الرقمية سنة 2022 وإغلاق عدة منصات تمويلية تعتمد على تقنيات البلوكتشين.

الشكل رقم 07 : تطور قطاع البلوكتشين/ العملات المشفرة ضمن التكنولوجيا المالية بين 2020 - 2023



Source: Pulse of Fintech H2 2023, global analysis funding in fintech, <https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2024/02/top-fintech-segments-in-h2-2023>

5. التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية:

تعد السعودية أكبر سوق للتكنولوجيا المالية الإسلامية على مستوى العالم بحسب تقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية (GIFT)؛ إذ قدر التقرير حجم عمليات التكنولوجيا المالية الإسلامية بنحو 97.6 مليار ريال (26 مليار دولار) في عام 2021م، مقابل 76.5 مليار ريال (18 مليار دولار) في عام 2020م، ويمثل هذا الحجم نسبة 33 % من إجمالي قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي. وتوقع التقرير استمرار نمو حجم عمليات التكنولوجيا المالية الإسلامية في المملكة ليلبلغ 195 مليار ريال (52 مليار دولار) بحلول عام 2026م، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 15 %.

وتقدم شركات التكنولوجيا المالية في المملكة خدمات وحلولاً تمويلية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، حيث توفر التقنيات الحديثة مجالا واسعا للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة لشريحة كبيرة من العملاء عبر استخدام التقنيات الحديثة في التمويل والتأمين وحلول الأعمال وتوفير البيانات والمدفوعات وغيرها. (البنك المركزي السعودي، 2023، ص149).

1.5 واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في السعودية:

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في السعودية نمواً استثنائياً مدعوماً برؤية 2030، التي تهدف إلى زيادة عدد شركات القطاع إلى 525 شركة. وقد تحولت المملكة من سوق ناشئ في 2018 إلى مركز مالي رائد في المنطقة بحلول 2023، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 47% خلال 2022. ويعزى هذا التطور إلى تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحلول المالية المبتكرة، مما أدى إلى ظهور نماذج أعمال مبتكرة وشركات تقنية مالية جديدة تقدم خدمات مالية متطورة تخدم مختلف القطاعات المالية.

الجدول رقم 01: تطور بناء منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية (2018 – 2022)

السنة	الاجراءات
2018	- إطلاق مبادرة لتعزيز الابتكار والتعاون بين الشركات الناشئة، والمستثمرين، والجهات الفاعلة الأخرى في منظومة التكنولوجيا المالية. - إنشاء إطار عمل للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية لاختبار منتجاتها وخدماتها وإطلاقها في بيئة مبتكرة وأمنة. - التصريح لـ 7 شركات تقنية مالية للعمل ضمن البيئة التجريبية التشريعية ضمن دفعة 2018
2019	- تصريح لـ 14 شركة تكنولوجيا مالية للعمل ضمن البيئة التجريبية التشريعية ضمن دفعة 2019
2020	- تصريح لـ 11 شركة تكنولوجيا مالية للعمل في إطار البيئة التجريبية التشريعية ضمن دفعة 2020 - قيام البنك المركزي السعودي بتنفيذ جملة من الإصلاحات التنظيمية: - الآليات التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات - ضوابط تنظيم شركات التمويل الاستهلاكي المصغر - إصدار لوائح تنظيمية لنظام مراقبة شركات التمويل وأعمال وساطة التأمين الإلكترونية - المبادئ التوجيهية للبنوك الرقمية
2021	- بلغ عدد الشركات المرخصة الى 17 شركة تكنولوجيا مالية

دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحسين الخدمات المالية للمصارف
عرض التجربة السعودية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر

	- إصدار مجموعة من القواعد التنظيمية التشريعية: - قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين - إرشادات التقدم بطلب التصريح بمزاولة نشاط الدفع الآجل (اشتر الآن وادفع لاحقاً)
2022	- بلغ عدد الشركات المرخصة الى 30 شركة تكنولوجيا مالية - إطلاق الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة.
التزامات استراتيجية مستهدفة 2025	- تعزيز الابتكار في القطاع المالي وتمكين تأسيس شركات جديدة في مجال التكنولوجيا المالية لتصل إلى 230 شركة بحلول عام 2025م. - رفع حصة المعاملات غير النقدية (المعاملات الرقمية) للأفراد، عن طريق تقليل استخدام النقد لتصل 70% بحلول عام 2025م. - رفع القيمة التراكمية إلى 2.6 مليار ريال سعودي بحلول 2025 لاستثمار المال الجريء في شركات التكنولوجيا المالية لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي لتعزيز النمو وبناء شركات التكنولوجيا المالية. - السعي لرفع قيمة مساهمة قطاع التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي المباشر لـ 4.5 مليار ريال سعودي بحلول عام 2025 قصد تنويع مصادر الدخل، - بناء الكفاءات البشرية والوصول إلى 6 آلاف وظيفة مباشرة عام 2025م في قطاع التكنولوجيا المالية.

المصدر: البنك المركزي السعودي، 2023، ص8، 9، 12.

وتعتبر السعودية هي أكبر سوق للتكنولوجيا المالية الإسلامية على مستوى العالم بحجم سوق يبلغ 17.9 مليار دولار في عام 2020، استناداً إلى حجم المعاملات المقدرة. يمثل هذا 37% من قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي ومن المتوقع أن يصل إلى 48 مليار دولار بحلول عام 2025. احتلت السعودية المرتبة الثانية بين 64 ولاية إسلامية للتكنولوجيا المالية من حيث الملاءمة وفقاً لتقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي لعام 2021.

حيث تشير توقعات إلى نمو قطاع التكنولوجيا المالية في السعودية من 64 مليار دولار عام 2024 إلى 87 مليار دولار بحلول 2029، مع توقع وصول سوق المدفوعات الرقمية إلى 78.4 مليار دولار بحلول 2027 بمعدل نمو سنوي 12.5%. كما تسيطر التجارة الإلكترونية على الحصة الأكبر بقيمة 25 مليار دولار عام 2023، بينما شكلت المدفوعات الرقمية ثلثي السوق وغطت 98% من المستخدمين، ويمثل التمويل الشخصي أكثر من 30% من معاملات قطاع التكنولوجيا المالية، بينما قفزت معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول بنسبة 352%، مما يعكس تسارع التحول الرقمي في السعودية.

ويهيمن قطاع المدفوعات على مشهد التكنولوجيا المالية في السعودية أكثر القطاعات المالية التقنية تمثيلاً هي المدفوعات وتبادل العملات، التمويل، أدوات الأعمال، المجمعات ومزودي المعلومات المالية. وفي عام 2023؛ شهد قطاع التكنولوجيا المالية في السعودية نمواً وتحولاً كبيرين. من خلال إطلاق شركات ناشئة جديدة، وزيادة التمويل الصناعي، وتبني نماذج أعمال مبتكرة بشكل متزايد، والسياسات التنظيمية الميسرة، وارتفاع الطلب في السوق على الحلول المالية المبتكرة. وزاد عدد شركات التكنولوجيا المالية العاملة في السعودية من 60 في عام 2020 إلى 82 في 2021. 147 في 2022، و216 عام 2023. (FinTech Saudi, 2024, P18)

والجدول التالي يلخص إنجازات القطاع مقارنة بالأهداف المحددة لعام 2023، موضحاً إنجازاً ملحوظاً عبر جميع المؤشرات الرئيسية.

الجدول رقم 02: أهم مؤشرات التكنولوجيا المالية في السعودية لعام 2023

مؤشر الأداء	الهدف العام 2023	الهدف المحقق 2023
عدد شركات التكنولوجيا المالية	150	216
الوظائف المباشرة في الشركات المالية التقنية	3045	6762
القيمة التراكمية لرأس المال الاستثماري الذي جمعته التكنولوجيا المالية	742 مليون ر س	6,9 مليار ر س
مساهمة التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي الإجمالي	2211 مليون ر س	3075 مليون ر س
نسبة المعاملات غير النقدية في الاقتصاد	63 %	70 %

المصدر: FinTech Saudi, 2024, Annual FINTECH REPORT 2023, P8.

والملاحظ أن قطاع التكنولوجيا المالية في السعودية يشهد نمواً متسارعاً وزيادة في الابتكار، وذلك نتيجةً لتطور نماذج الأعمال وارتفاع معدلات تبني التقنيات الحديثة. ومن المتوقع أن تشهد الأعوام القادمة انتشاراً واسعاً للخدمات المالية الرقمية، خاصة تعزيز اعتماد البنوك الرقمية، وتوسيع نطاق تطبيقات المصرفية المفتوحة، ونمو خدمات الدفع الآجل، وتعزيز الشمول المالي وتبني الحلول التقنية المتقدمة.

2.5. النماذج المنظومة المستخدمة في شركات التكنولوجيا المالية السعودية:

يقدم البنك المركزي السعودي إطارين تنظيميين لشركات التكنولوجيا المالية، هما: الإطار التنظيمي وإطار التصاريح الفنية، تحت إشراف وكالة المدفوعات التابعة له. ويهدف هذا النهج إلى ضمان عمل مقدمي خدمات الدفع وشركات التكنولوجيا المالية ضمن بيئة آمنة وفعالة، مع الالتزام بالتشريعات ذات الصلة. كما حرص البنك المركزي على إدارة النمو المتسارع في القطاع عبر تعديلات تشريعية تهدف إلى تحقيق التوازن بين توسع قطاع التقنية المالية، وحماية المستهلك، والحفاظ على الاستقرار المالي.

وهناك أربعة نماذج تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية في قطاع المدفوعات، نذكرها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: نماذج الأعمال الرئيسية التي تستخدمها شركات التقنية المالية عادة في قطاع المدفوعات

نموذج العمل	الاطار التنظيمي للنموذج التشغيلي
خدمات المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية	- تعمل المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية بموجب ترخيص يصدر عن البنك المركزي السعودي. - تستخدم لحفظ النقود الإلكترونية وتقديم الخدمات المالية مثل الحوالات المحلية والدولية، ودفع الفواتير، وغيرها.
قبول المدفوعات عبر خدمات نقاط البيع	- تستخدم شركات التكنولوجيا المالية ترخيص خدمات المدفوعات الصادر عن البنك المركزي السعودي لتقديم خدمات المدفوعات عبر نقاط البيع. - يمكن لشركات التكنولوجيا المالية الحصول على تصريح فني من وكالة المدفوعات في البنك المركزي السعودي لتعمل كمزودي خدمات المتاجر عبر أجهزة نقاط البيع، ومزودي خدمات

دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحسين الخدمات المالية للمصارف
عرض التجربة السعودية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر

نقاط البيع عبر الأجهزة الذكية.	
- يمكن لشركات التكنولوجيا المالية الحصول على ترخيص خدمات المدفوعات الصادر من البنك المركزي السعودي لتقديم خدمات مدفوعات التجارة الإلكترونية - يمكن لشركات التكنولوجيا المالية أيضًا الحصول على تصريح فني من وكالة المدفوعات في البنك المركزي السعودي لتعمل كمزوّد الخدمات التقنية لمدفوعات التجارة الإلكترونية وبوابات دفع التجارة الإلكترونية.	قبول مدفوعات التجارة الإلكترونية
*يمكن لشركات التكنولوجيا المالية الحصول على ترخيص خدمات المدفوعات الصادر عن البنك المركزي السعودي حتى تقدم خدمات الفواتير التجميعية "سداد".	خدمات الفواتير التجميعية «سداد»

المصدر: FinTech Saudi, 2024, Annual FINTECH REPORT 2023, P28

1.2.5. المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية

تعمل المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات النقود الإلكترونية في السعودية بموجب ترخيص من البنك المركزي السعودي (ساما)، مما يُخوّلها تخزين الأموال الرقمية وتقديم حلول دفع إلكترونية للمستخدمين. وتُعرّف شركات النقود الإلكترونية كمزوّد خدمات دفع مرخصين لتخزين القيمة النقدية رقمياً. كما تمثل النقود الإلكترونية قيمة مالية مخزنة إلكترونياً، تعمل كبديل للعملة التقليدية، مما يُسهّل على المستخدمين إدارة وتحويل الأموال رقمياً. وقد ارتفع عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة لتقديم خدمات المحافظ الإلكترونية من 9 شركات في 2022 إلى 10 شركات في 2023، مما يعكس نمو القطاع.

الجدول رقم 04: إجمالي عدد العملاء الأفراد (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية) 2022-2023

التغير	2023	2022	
56 %	21,6 مليون	13,9 مليون	إجمالي عدد العملاء الأفراد

المصدر: FinTech Saudi, 2024, Annual FINTECH REPORT 2023, P31

ارتفع في عام 2023 عدد العملاء المستخدمين للمحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية إلى 21.6 مليون مستخدم مقارنة بـ 13.9 مليون مستخدم في عام 2022، أي بارتفاع يقدر بـ 56%.

2.2.5. الحوالات المحلية والدولية:

تشير الحوالات المحلية إلى التحويلات المالية الإلكترونية التي تتم داخل النطاق الجغرافي للدولة، سواء بين الحسابات المصرفية أو بين المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات النقود الإلكترونية المرخصة، أو بين كلا النوعين. وتتم هذه المعاملات بالريال السعودي عبر نظام المدفوعات الفورية "سريع"، الذي يضمن معالجة سريعة وأمنة للتحويلات. كما يمكن تنفيذ هذه العمليات بعملات أجنبية، حيث تخضع في هذه الحالة للوائح صرف العملات الأجنبية وللتشريعات المصرفية في الدول المعنية.

الجدول رقم 05: إجمالي عدد وقيمة الحوالات المحلية والدولية من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية لـ2022-2023

نسبة التغير	2023		2022		الحوالات
	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
	36,6 مليار رس	30,9 مليون			الحوالات المحلية
%10 _	38,7 مليار رس	28 مليون	43 مليار رس	27 مليون	الحوالات الدولية

المصدر: FinTech Saudi, 2024, Annual FINTECH REPORT 2023, P35, 36.

3.2.5. عمليات السحب النقدي:

يشهد استخدام المحافظ الإلكترونية للسحب النقدي نموا ملحوظا، حيث يُتاح للعملاء إمكانية السحب النقدي عبر البطاقات الصادرة عن هذه المحافظ. وتشير البيانات إلى تزايد كبير في حجم هذه العمليات خلال عام 2023، حيث بلغ عدد عمليات السحب النقدي 13 مليون عملية، مقابل 4.5 مليون عملية في العام السابق، مسجلاً نمواً نسبته 189%. كما ارتفعت القيمة الإجمالية لهذه السحوبات بنسبة 55% لتصل إلى 12.4 مليار ريال، مقارنةً بـ 8 مليارات ريال في العام السابق.

الجدول رقم 06: إجمالي عدد وقيمة عمليات السحب النقدي من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية لـ2022-2023

نسبة التغير		2023		2022		
		القيمة	العدد	القيمة	العدد	
		12,4 مليار رس	13 مليون	8 مليار رس	4,5 مليون	عمليات السحب النقدي
% 55	% 189					

المصدر: FinTech Saudi, 2024, Annual FINTECH REPORT 2023, P37.

4.2.5. قنوات "سداد"

توفر المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات النقود الإلكترونية قنوات ربط مع نظام "سداد" المنشأ من البنك المركزي السعودي لمعالجة المدفوعات الإلكترونية لتمكين العملاء من تسديد الفواتير إلكترونياً. وتتيح هذه المحافظ الإلكترونية للمستخدمين إمكانية دفع الفواتير مباشرةً من خلال تطبيقاتها أو عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية، مما يعزز الشمول المالي ويُسهل إجراء المعاملات المالية.

الجدول رقم 07: إجمالي عدد وقيمة عمليات "سداد" من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية لعام 2022-2023

نسبة التغير		2023		2022		
		القيمة	العدد	القيمة	العدد	
		701 مليون رس	1,4 مليون	94 مليون رس	147 ألف	عمليات "سداد"
% 646	% 705					

المصدر: FinTech Saudi, 2024, Annual FINTECH REPORT 2023, P38.

5.2.5. مدفوعات التجارة الإلكترونية:

يعتمد هذا النموذج التشغيلي على توفير حلول دفع إلكترونية متكاملة تتيح للشركات التجارية قبول المدفوعات عبر المنصات الرقمية. حيث تقوم شركات التقنية المالية بدور الوسيط التقني من خلال تكامل بوابات الدفع مع أنظمة التجارة الإلكترونية، مما يُمكن المنصات من دعم وسائل دفع متعددة تشمل: بطاقات الائتمان/ بطاقات "مدى"، والمحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية، والتحويلات المصرفية.

ويأتي هذا التعدد في خيارات الدفع استجابةً لتفضيلات المستهلكين المتنوعة. وتشير البيانات إلى تطور ملحوظ في هذا القطاع، حيث ارتفع عدد الشركات العاملة في هذا المجال من 21 شركة في 2022 إلى 26 شركة في 2023، مما يعكس نمواً نسبته 23.8% خلال عام واحد.

الجدول رقم 08: إجمالي عدد وقيمة العمليات المنجزة في التجارة الإلكترونية لعام 2022 – 2023

نسبة التغير		2023		2022		
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
55 %	64 %	406,9 مليار رس	459,7 مليون	263,3 مليار رس	279,6 مليون	العمليات المنجزة في التجارة الإلكترونية

المصدر: FinTech Saudi, 2024, Annual FINTECH REPORT 2023, P42.

3.5. عوامل تمكين وتوسيع جودة التكنولوجيا المالية في السعودية:

هناك عوامل متنوعة يمكن للسعودية الاستمرار في توسيعها لجعل نظامها البيئي أكثر ملاءمة لنمو التكنولوجيا المالية الإسلامية. ثلاثة عوامل تمكين رئيسية في مجال التكنولوجيا المالية موجودة في السعودية هي: (saudi central bank, IFSB, 2021,P40)

- الوصول إلى رأس المال في الصناعة المالية الإسلامية كأكثر تحدٍ تواجهه الشركات المالية الإسلامية. معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية في السعودية في مرحلة ما قبل النشأة/ النشأة من التمويل، والتوسع مهم لإنتاج أبطال إقليميين وفي النهاية عالميين الذين مروا بعدة جولات تمويلية وبنوا قاعدة عملاء قوية.

- تعزيز المواهب المناسبة والمؤهلة أمر بالغ الأهمية للنجاح التشغيلي لشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية الناشئة، حيث يلاحظ نقص في الخريجين ذوي الكفاءة العالية والمهنيين الذين يفهمون المالية وتطوير البرمجيات والقانون والقيم الإسلامية (الشرعية).

- مساعدة الدعم التنظيمي في توجيه شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في مسيرته التطويرية، مثل توفير بيئة آمنة لاختبار نماذج أعمالها عبر صندوق الرمل التنظيمي، مثل الذي تملكه مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

4.5. استراتيجية تطوير التكنولوجيا المالية في السعودية:

تهدف استراتيجية التكنولوجيا المالية، كإحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي السعودي، إلى جعل المملكة مركزاً رائداً للابتكار في الخدمات المالية التقنية، مما يساهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للأفراد

والمجتمع. كما تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال خطة عمل منهجية تقوم على مبادرات استراتيجية محددة. يتضح الإطار العام للاستراتيجية من خلال ثلاثة أهداف رئيسة، وستة مقومات تحول، وإحدى عشرة مبادرة استراتيجية. وقد أسفرت هذه المقومات عن نتائج إيجابية ملموسة في تطوير منظومة التكنولوجيا المالية. ويمكن تلخيص استراتيجية تطوير التكنولوجيا المالية في الشكل الآتي:

الشكل رقم 08: استراتيجية التحول إلى التكنولوجيا المالية الرائدة في السعودية



المصدر: FinTech Saudi, 2024, Annual FINTECH REPORT 2023, P11.

5.5. أفاق تطوير التكنولوجيا المالية في السعودية ضمن عصرنة القطاع المالي:

يستمر البنك المركزي السعودي في تحقيق الترابط والتكامل مع الشركاء الرئيسيين (وزارة المالية وهيئة السوق المالية) في منظومة القطاع المالي بالإضافة إلى الجهات الحكومية الأخرى، والمشاركة معهم في لجنة برنامج تطوير القطاع المالي التي تعمل على تنويع مصادر التمويل، ورفع مستوى الشمول المالي، وتمكين التخطيط المالي الأمثل لدى كافة شرائح المجتمع. ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع مالي حيوي وفاعل يساهم في دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، بشكل يتسق مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار القطاع المالي ومثابته.

وتتضمن أهم منجزات البنك المركزي في هذا البرنامج تطوير القطاع المالي ورفع مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، وتطوير الحلول الرقمية ونظم المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير قطاع التمويل العقاري وتنظيمه، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاع التكنولوجيا المالية، ومواصلة تنظيم

- قطاع التأمين وتطويره، وتعزيز الثقة في النظام المالي. وفيما يلي ملخص لأبرز منجزات البنك المركزي في برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2022م: (البنك المركزي السعودي، 2023، ص161، 162)
- إطلاق استراتيجية التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى أن تكون المملكة موطنًا ومركزًا عالميًا للتكنولوجيا المالية، وأن يكون الابتكار في الخدمات المالية المعتمد على التقنية هو الأساس، بما يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع، وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة عدد شركات التكنولوجيا المالية العاملة في المملكة من 82 شركة حاليًا إلى 230 شركة بحلول عام 2025م، إضافة إلى زيادة نسبة حصة التعاملات غير النقدية (التعاملات الرقمية) لتصل إلى 70 % بحلول عام 2025م.
- إصدار 13 ترخيصًا لشركات التكنولوجيا المالية في عام 2022م، منها 9 شركات لتقديم خدمات المدفوعات و4 شركات تعمل في مجال التمويل، ليلعب عدد الشركات المرخص لها 30 شركة حتى نهاية الربع الرابع من عام 2022م، وتأتي هذه الخطوة انطالقًا من دور البنك المركزي الداعم لتمكين قطاع التكنولوجيا المالية والسماح بدخول أنشطة جديدة لتعزيز القطاع ودعمه ولجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات للعمل تحت إشرافه.
- تصريح لـ 10 شركات تكنولوجيا مالية بهدف العمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي لتقديم حلول ابتكارية، منها على سبيل المثال: الحلول الادخارية للأفراد، والمدفوعات الرقمية، ومنصات التمويل الجماعي بالدين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخدمة الدفع الآجل.
- الترخيص لبنك رقمي محلي ثالث عن طريق تحالف عدد من المستثمرين من المنشآت والأفراد، وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الرقمية تخضع لكافة متطلبات الاشراف والرقابة المطبقة على البنوك العاملة في المملكة.
- إصدار ضوابط الإصدار والتحقق الإلكتروني للوثائق البنكية وتحسين جودتها وفعاليتها بما يضمن تيسير التعاملات المالية، وتوفير الوقت والجهد في الحصول على الوثائق والشهادات البنكية، وإضفاء الثقة في صحة الوثائق الصادرة إلكترونيا.
- إصدار الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة الذي يشتمل على مجموعة من التشريعات والأدلة التنظيمية والمعايير التقنية وفق أفضل الممارسات العالمية لتمكين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة.
- افتتاح مركز التكنولوجيا المالية؛ وهي مبادرة أطلقها البنك المركزي السعودي بالتعاون مع هيئة السوق المالية في شهر مارس 2022م ليكون مقرا لشركات التكنولوجيا المالية في السعودية ويقدم فرص التعاون، والتواصل والابتكار لمجتمع التكنولوجيا المالية السعودي.

6. النتائج والاقتراحات:

ظهرت الأدوات المالية الإسلامية كبديل للنظام المالي التقليدي القائم على الفائدة؛ إلا أن لضمان تغطية كافة احتياجات التمويل في الاقتصاد الوطني يتطلب تجاوز مجرد تقديم بدائل مماثلة إلى تبني استراتيجية منهجية لابتكار وتطوير هذه الأدوات، إذ يعد التطوير المستمر ضرورياً لتعزيز القدرة التنافسية وجذب حصة أكبر من السوق المصرفية العالمية.

كما تشهد التكنولوجيا المالية الإسلامية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث تمثل نموذجاً رائداً في تقديم الخدمات المالية عبر دمج المبادئ الشرعية مع التقنيات الحديثة لتلبية احتياجات المجتمعات الإسلامية. وقد أسهم في هذا التطور دعم الحكومات في العالم الإسلامي من خلال وضع أطر تنظيمية ملائمة، وإطلاق مبادرات تعليمية وتوعوية تهدف إلى تعزيز فهم الجمهور لمبادئ التمويل الإسلامي، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بقطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية.

1.6. النتائج:

ويمكن ذكر أهم النتائج المتوصل إليها كالاتي:

-تقدم التكنولوجيا المالية من خلال الشركات الناشئة مجموعة كبيرة من الخدمات إلى الأشخاص والمؤسسات ويشمل قطاع المدفوعات، الإقراض، تحويل الأموال، التأمين، خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الأنترنت والأجهزة المحمولة، بالإضافة لى المحافظ الالكترونية، والتجارة الالكترونية...

-أسهمت التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل فاعل في دعم الابتكار ضمن صناعة التمويل الإسلامي، حيث أدى تطبيق تقنيات متقدمة مثل البلوكشين والعقود الذكية إلى تعزيز كفاءة المعاملات المالية وتخفيض التكاليف التشغيلية.

-تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية تحديات كبيرة، بسبب السياسات والقوانين، عدم وجود الموظفين المدربين، ضعف السوق والطلب، وكذا الدعم والاستثمار، وضعف ثقافة ريادة الأعمال؛ وهو ما يفرض على المصارف الإسلامية مواكبة التطورات وتعزيز الخدمات المالية بتقنيات مالية حديثة.

-تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير حلول مصرفية رقمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يمكن الفئات التي تفضل المعاملات المالية الإسلامية من الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية.

- تشهد منصات التمويل الجماعي الإسلامي نمواً ملحوظاً، حيث توفر آلية تمويلية بديلة للمشاريع الناشئة تعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من أنظمة الفائدة التقليدية. هذه المنصات تمثل حلاً تموالياً يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يساهم في تعزيز ريادة الأعمال وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-السوق العالمية للتكنولوجيا المالية تشهد توسعاً كبيراً؛ فمن المتوقع أن تنمو بشكل كبير في السنوات القادمة بسبب لطلب المتزايد على منتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البلدان الإسلامية وخارجها.

2.6. الاقتراحات:

كما نقدم أهم المقترحات قصد اعتماد وتطوير المنتجات والخدمات المالية ضمن شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر على غرار البلدان التي وضعت استراتيجيات لدعم التكنولوجيا المالية الإسلامية خاصة، ونذكر أهم المقترحات كالآتي:

- إنشاء مراكز متخصصة لتطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية ضرورة ملحة في السوق المالي الجزائري، على أن يتم تمويل هذه المراكز من خلال مساهمة مشتركة في رأس المال من قبل جميع المؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ الإسلامية العاملة في الجزائر. والذي من شأنه تعزيز التكامل بين هذه المؤسسات، ودفع عجلة الابتكار في الصيرفة الإسلامية، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة ويُلبي احتياجات السوق المحلي؛

- تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا للمؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالجزائر، وتعزيز بيئة الابتكار المالي لتصبح قادرة على المنافسة في مجال التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى الدعم الحكومي من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية؛

- ضرورة التأهيل العلمي والعملية للعاملين في قطاع الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، واكتسابهم مهارات ومتطلبات الخدمات المالية الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

- ضرورة تبني التمويل الإسلامي الرقمي وتصميم تطبيقات رقمية تلبي كافة الصيغ التمويلية الشرعية بما يلبي احتياجات العملاء مع مراعاة الجانب الشرعي، المحاسبي والقانوني، بالإضافة للجانب النقدي والأمني.

- إنشاء منصة تكنولوجيا مالية للوساطة المالية مدعومة من المصارف الإسلامية من الأشخاص إلى الشركات من خلال استحداث منصات خدمات التمويل الجماعي قصد تقديم خدمات مالية بتكلفة تشغيلية أقل.

في الأخير؛ على الحكومة في الجزائر الاستفادة من التجارب في البلدان التي نجحت فيها التكنولوجيا المالية ووصلت إلى مراحل متقدمة حسب الاستراتيجيات المرسومة؛ وعليه، لا يوجد نموذج يمكن اعتباره النموذج الأصح؛ فشركات التكنولوجيا المالية الناجحة تعمل في أسواق وقطاعات مختلفة، وبالتالي يمكن أن تستخدم كمؤشر على إمكانات التقنيات المالية المطبقة لمختلف المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية، والعمل على وضع التكنولوجيا المالية على موطئ قدم على المستوى التطبيقي في أقرب وقت ممكن.

المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

- 1- بن عيسى منير، موري سمية، (2022)، التكنولوجيا المالية الإسلامية، ثورة التمويل الرقمي التجربة الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 280-293.
- 2- صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، (2021)، تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، قراءة للتحديات والإمكانيات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 402-418.
- 3- البنك المركزي السعودي، (2023) التقرير السنوي 59، المملكة العربية السعودية.
- 4- البنك المركزي السعودي، (2023)، التقرير السنوي للتقنية المالية 2022.
- 5- حجم سوق التكنولوجيا المالية وتحليل الأسهم-اتجاهات وتوقعات النمو (2029-2024) <https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/global-fintech-market> تاريخ الاطلاع: 2025/03/15.
- 6- ديفيد باركر، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار، الأيام، العدد 10467، الأربعاء 2017/12/05. على الموقع <http://alay.am/Gjkmgt>، تاريخ الاطلاع 2025/03/17.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-DinarStandard and Elipses, (2024), Global Islamic Fintech Report 2023/24.
- 2-DinarStandard and Elipses, (2025), Global Islamic Fintech Report 2024/25. <https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/global-fintech-market> date: 15/03/2025.
- 3-FinTech Saudi, (2024), Annual FINTECH REPORT 2023, P8.
- 4-fintech segments. (2023). Retrieved 08 21, 2023, from pulse of fintech: <https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2024/02/top-fintech-segments-in-h2-2023>
- 5-Hazik, M., & Hassnian, A. (2019). Blockchain,Fintech and Islamic Finance. BOSTON: Deguyter.
- 6-Jean-harvé lorenzi, (2016), banque et fintech: enjeux d'innovation dans la banque de détail, RB edition. <https://www.cryptoarabe.com/2021/01/13/what-fintech-future-how-works/> ,date: 20/03/2025.
- 7-Saudi cntral bank, IFSB, (2021), EXCELLENCE AND LEADERSHIP, SAUDI ARABIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2021.